II

الجندر وديناميكيّات المياه في العراق:

نحو استجابات شاملة ومستدامة للمياه

سلمى قدري

الناشر: منظمة البرلمان-ثقافات الديمقراطية GmbH
Reuchlinstr ١٠-١١, ١٠٥٥٣ Berlin
www.elbarlament.org

مديرة المشروع: أليشا مولتر
تحرير نص: فاطمة شرف الدين (بيروت)
تصميم غرافيكي: جلنار خباز (بيروت)
تصميم الغلاف: أبراهام زيتون (بيروت)
ترجمة من الإنكليزية: شركة النواعير لخدمات الترجمة (بغداد)

تم نشر هذا المقال في كتاب «ماء الحياة، منظورات حول مياه النهرين من قانون المياه في بلاد الرافدين إلى التعاون الدولي» ضمن إطار مشروع برنامج حوار Clean Tigris من أجل السلام المستدام في بلاد ما بين النهرين من قبل منظمة البرلمان- ثقافات الديمقراطية.
الآراء الواردة في المقال هي آراء المؤلف / المؤلفين والأشخاص الذين تمت مقابلتهم، وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة البرلمان.

نشر منظمة البرلمان-ثقافات الديمقراطية ٢٠٢١

هذا العمل مرخص بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي. يمكنك تنزيل نسخة إلكترونية عبر الإنترنت:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.de
لا يجوز استخدام الرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية الموجودة في هذا العمل خارج سياقها من دون الحصول على موافقة من الفنانين / المصورين المعنيين ومن منظمة البرلمان.

تم تطوير الكتاب ضمن إطار مشروع برنامج حوار Clean Tigris من أجل السلام المستدام في بلاد ما بين النهرين من قبل منظمة البرلمان- ثقافات الديمقراطية بتمويل من ifa (معهد العلاقات الخارجية)، تحت مظلة برنامج التمويل zivik، بموارد قدمتها وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية.

منظمة البرلمان - ثقافات الديمقراطية هي منظمة مستقلة وغير متحيزة ومحايدة تسعى جاهدة لتمكين المجتمعات والأفراد وتشجيعهم على المشاركة بنشاط في عمليات التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم.
تجدون المزيد من المعلومات على صفحة المنظمة www.elbarlament.org وعلى صفحة المشروع www.cleantigris.com

CLEAN TIGRIS نهرنا مائنا
elbarlament cultures of democracy
وزارة الخارجية
ifa Institut für Auslandsbeziehungen

المحتويات

١. المقدمة	٢
٢. المنهجية	٣
٣. لمحة عامة عن ندرة المياه في العراق	٣
١,٣. الفساد وسوء إدارة المياه	٣
٢,٣. توتّرات المياه العابرة للحدود بين الدول المتشاطئة (تركيا وإيران وسوريا) والعراق	٤
٣,٣. استخدامُ المياه كسلاح	٤
٤,٣. تغيّرُ المناخ: مُضخّم للتهديدات المتعلّقة بالمياه في العراق	٥
٥,٣. الاتجاهات الكليّة: انعدام الأمن والنمو السكّاني والتحضّر والضغوط الاقتصاديّة	٦
٤. الأثر المتباين لندرة المياه على النساء والرجال في العراق	٦
١,٤. المرأة هي المديرة الرئيسية للمياه على مستوى الأسرة	٧
٢,٤. غالبًا ما تؤثر اعتبارات الجندر على الهجرة المرتبطة بالمياه	٩
٣,٤. التقاطع بين الجنس والمياه وانعدام الأمن	١١
٤,٤. تقع مسؤولية أنشطة تقديم الرعاية على عاتق المرأة في المقام الأوّل	١٢
٥,٤. تتأثر الفتيات بشكل غير متناسب بنقص الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي	١٥
٦,٤. المجتمعات المحلية هي مصدر قيِّم للمعرفة	١٥
٥. نحو استجابات شاملة ومستدامة للمياه: التوصيات	١٨
١,٥. المستوى المحلي	١٨
٢,٥. المستوى الوطني	١٨
٣,٥. المستوى الإقليمي	٢١
٦. المصادر	٢٤

١. المقدمة

في عموم المجتمع العراقي، يشكّل الحصول على مياه نظيفة ومتيسّرة أساس الخدمات الحيوية التي تديم حياة الناس وسبل عيشهم. فبينما توجِد ندرة المياه والتلوث تحديات وتهديدات متعاقبة وتُفاقِم المشاكل القائمة، لا يتم التعرض إلى هذه التهديدات من قبل الجميع على حد سواء. فغالبًا ما تتحمّل النساء تأثيرًا غير متكافئ من التهديدات المتعلقة بالمياه؛ يرجع ذلك إلى حد كبير إلى الأعراف والسلوكيات الاجتماعية التي تشكل وترسخ التمييز البنيوي والمؤسسي وعدم المساواة تجاه المرأة. يجعل هذا معاناة واحتياجات النساء مختلفة نوعًا ما، ويسهم في الحد من قدرتها على الصمود تجاه الضغوطات ذات الصلة بالمياه، بما في ذلك فقدان سبل العيش وأعمال الرعاية المضاعفة والهجرة، من بين أمور أخرى. في ضوء هذه الخلفية، يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل تمهيدي، هو الأول من نوعه، لديناميكيات الجندر والمياه في العراق[١] بهدف إتاحة منطلق حوار حول العلاقة بين الجندر والمياه وإثارة اهتمام بحث متخصص ومتعمق بخصوص التقاطع بين الجندر وندرة المياه عبر مجموعات سكانية ومكانية مختلفة في العراق. نحو بلوغ هذا الهدف، سيعرض البحث: ١) لمحة عامة عن مسببات ندرة المياه والتلوث في العراق، ٢) تحليلًا استكشافيًّا لديناميكيات الجندر والمياه في العراق وتسليط الضوء على ستة أمثلة ملموسة، و٣) اقتراح التوصيات حول كيفية دمج منظور جندري في السياسات والاستجابات المتعلقة بالمياه وكيفية تحويلها إلى فرص للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

سلمى قدري

باحثة في مجال تغيير المناخ والأمن والتنمية في مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام .(CCCPA) ساهمت سابقًا في تطوير منهج تدريبي حول «تعميم منظور الجندر في عمليات صنع السلام وحفظه وبنائه». وقد شاركت في تطوير أول منهج تعليمي من نوعه في الشرق الأوسط حول الاستدامة البيئية باللغة العربية بالتعاون مع غرينش، وهي منظمة بيئية رائدة غير حكومية.

(١) بالاستناد إلى استعراض الدراسات السابقة التي أجريت لهذا البحث وبحسب معرفة المؤلف، فإن هذا المجال من البحث (ديناميكيات المياه والجندر في العراق) لم يُبحث بالقدر الكافي بشكل كبير ولا تزال هناك فجوة معرفية قائمة.

٢. المنهجية

يستند هذا العمل على بحث نظري مستفيض ومراجعة دراسات سابقة عن ندرة المياه والتهديدات المرتبطة بها في العراق والأعراف والبنيات الجندرية والتمييز القائم على الجندر وعدم المساواة على امتداد المجتمع العراقي، فضلًا عن الروابط والتآزر بين البيئة والجندر عبر مختلف السياقات في بلدان الجنوب. علاوة على ذلك، تم إجراء عدد من مقابلات المجموعات المركزة والخبراء لتحديد سياق البحث وتقييم نتائجه بشكل أفضل. وشملت هذه مقابلات مع محاميات إناث وأكاديميين ومزارعين ومزارعات ونشطاء حقوق الإنسان خاصّة من جنوب العراق.

٣. لمحة عامة عن ندرة المياه في العراق

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تدهور الوضع البيئي في العراق بشكل مستمرّ. ففي عام ٢٠١٨، أشارت الحكومة الاتحاديّة العراقية إلى أن المياه المتدفّقة عبر نهري دجلة والفرات - الموارد المائيّة الرئيسيّة في البلاد - تناقصت بنسبة ٣٠ في المئة منذ الثمانينات من القرن الماضي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، حيث يصل إلى انخفاض في تصريف المياه بنسبة تصل إلى ٥٠ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠ [٢] . على نحو مشابه، من المتوقع أن ينخفض إجمالي إمدادات المياه بنسبة تصل إلى ٦٠ في المئة بين ٢٠١٥ - ٢٠٢٥ [٣]. إن التوافرَ المتناقص للمياه وعدم إمكانيّة الحصول على مياه الشرب النظيفة المتيسّرة مدفوعٌ بعوامل متداخلة جمّة. سيعرض هذا الجزء نظرة عامة موجزة عن البواعث الرئيسيّة لندرة المياه في العراق.

١,٣. الفساد وسوء إدارة المياه

على الرغم من الشواهِد المتزايدة على التأثير المُزعزع للاستقرار لندرة المياه، فشلت الحكومة العراقية في إدارة ندرة المياه والتهديدات المرتبطة بها بفعاليّة. إن عدمَ الفعاليّة هذا في تنفيذ خطّة شاملة لإدارة المياه، وتحسين البنية التحتيّة للمياه، وتوفير نظام مياه خال من النفايات، مدفوعٌ جزئيًّا بالإهمال المطوّل والفساد والمحسوبيّة من جانب الحكومة. فقد أشارت السجلات الميدانية من البصرة والديوانيّة والناصريّة إلى وجود مزارع شخصيّة وحقول غير قانونيّة لتربية الأسماك يملكها سياسيّون وتعتمد كليًّا على المياه المسلوبة عبر روافد اصطناعية أو خطوط أنابيب تحت الأرض[٤]. ما يضاعِف من ذلك هو أن قطاع الزراعة يواصل اتباع ممارسات المياه التقليديّة والمُبدِّدة، ونظام الصرف الصحي في البلاد غير فعّال بشكل كبير، ما يُضِرُّ بشدّة بجودة المياه.

(٢) دوكس، بيتر-يان. معهد دراسات السلام والنزاعات، ٢٠١٩، ندرة المياه في العراق: من النزاعات بين العشائر إلى النزاعات المائية؛ www.ipcs.org/issue_briefs/issue_brief_pdf/ipcssr203_contested%20waters%20project_water%20scarcity%20in%20iraq_p%20jan-dockx_may%202019.pdf

(٣) دوكس، بيتر-يان. معهد دراسات السلام والنزاعات، ٢٠١٩، ندرة المياه في العراق: من النزاعات بين العشائر إلى النزاعات المائية؛ www.ipcs.org/issue_briefs/issue_brief_pdf/ipcssr203_contested%20waters%20project_water%20scarcity%20in%20iraq_p%20jan-dockx_may%202019.pdf

(٤) سليمان، خالد. حراس المياه-الجفاف وتغيّر المناخ في العراق. المدى، ٢٠٢٠، ص. ٤٩.

٢,٣. توتّرات المياه العابرة للحدود بين الدول المتشاطئة (تركيا وإيران وسوريا) والعراق

تُعتبَر الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الدول المتشاطئة - تركيا وإيران وسوريا - من العوامل الرئيسية المساهمة في انخفاض توافر المياه السطحيّة في العراق. تعودُ النزاعات حول استخدام وتوزيع موارد مياه دجلة والفرات إلى سبعينيّات القرن الماضي، عندما شرعت كل دولة متشاطئة -من جانب واحد- في مشاريع تشييد السدود والبنية التحتيّة للمياه. لقد رسّخت تركيا مكانتها كقوة مائيّة إقليميّة مهيمنة، مُستغلّة الفرص على امتداد سوريا والعراق لتعزيز سيطرتها على مصادر المياه الحيويّة والتحكّم في مستويات المياه لصالحها. بالأخصّ، تنفّذ تركيا مشروعًا ضخمًا لبناء البنية التحتيّة للمياه، يُسمّى بمشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP)، والذي يتضمّن تشييد ٢٢ سدًّا و١٩ محطّة للطاقة الكهرومائيّة وشبكة ريّ واسعة النطاق. إن ملء خزّان سدّ إليسو لديه القدرة على تقليل تدفّق المياه إلى نهر دجلة بنسبة ٥٠ في المئة[٥]. بينما تعزّز أنقرة حقّها في تحقيق طموحاتها التنمويّة، من خلال تكثيف توليد الطاقة وتوفير فرص العمل، فإن هذا سيشكّل تهديدات خطيرة لموارد العراق المائيّة وقطاع الزراعة وفُرص كسب العيش. على الرغم من فاعليّة السياسات المائيّة في تعريض موارد المياه في العراق للخطر، إلّا أنهُ لا توجد اتفاقيّة إدارة مياه ملزمة قانونيًّا وشاملة تجمع بين تركيا وسوريا وإيران والعراق لتنظيم وإدارة التقاسم العادل والمستدام لنهرَي دجلة والفرات[٦].

٣,٣. استخدامُ المياه كسلاح

هناك عامل مهمّ آخر ساهم في تدهور الموارد المائيّة في العراق، وهو استخدام البنية التحتيّة للمياه لتوطيد السلطة ومعاقبة المعارضين ونزع الشرعيّة عن الخصومات السياسية. ففي عام ١٩٩١، قام نظام صدّام حسين بتحويل مجرى الأنهار وتجفيف الأهوار في جنوب العراق كاستراتيجيّة لإضعاف خصومه السياسيين وتعزيز سلطته على عرب الأهوار. لقد كانت لتجفيف الأهوار آثار مدمّرة على مجتمع عرب الأهوار. فقد أدّى شحّ المياه إلى تقييد دور المرأة في المجتمع، إذ إنها كانت تقوم تقليديًّا بجمع القصب وتربية جاموس الماء والمواشي الأخرى وإنتاج الحليب والجبن واللبن، وكانت تصنع المنتجات الحرفية. تشير السجلّات أيضًا إلى أن النساء لم يعُدنَ ينقُلن المعارف التقليديّة إلى الأجيال الناشئة، ما أدّى، إلى حدّ كبير، إلى تعطيل هذه الأنشطة[٧]. عندما تمت الإطاحة بصدّام حسين في الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، دَمّرت المجتمعاتُ المحلية في العمارة والبصرة والناصريّة السدود، وانسابت المياه مرّة أخرى نحو الأهوار. بيدَ أن بناء السدود

(٥) المرجع ٤ نفسه.

(٦) ندوة «العراق: المناخ والماء والصراع في عام ٢٠٢٠» عبر الإنترنت. آب/أغسطس ٢٠٢٠. https://www.youtube.com/watch?v=GnGtEMPEXDM&feature=emb_logo&ab_channel=ClingendaelInstitute

(٧) مجموعة حقوق الأقليات الدولية، ٢٠١٩، اتجاهات الأقليات والسكان الأصليين. متاح على: minorityrights.org/wp content/uploads/2020/08/MR__2019_V7_WEB.pdf

الإقليميّة والجفاف وممارسات الريّ الضارّة أعاقت انسيابيّة المياه بالمعدّلات المعتادة[٨].

على غرار ذلك، فرض داعش سيطرته على موارد المياه الحيويّة والبنية التحتيّة الرئيسيّة للمياه لتعزيز أهدافه السياسية والاستراتيجيّة وتعزيز استراتيجيّته للتوسّع الإقليمي. نفّذ ذلك بطريقتين. أوّلًا، سيطر داعش على السدود من خلال الاحتفاظ بالمياه خلفها وتحويل تدفّق المياه وقطع الإمدادات مؤقتًا، ممّا أدّى إلى نزوح بعض المجتمعات. ومن ناحية أخرى، قام بإطلاق المياه في السدود وتسبّب في إغراق الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة أو إعاقة حركة القوّات الحكوميّة. ثانيًا، قام داعش بتلويث موارد المياه، ممّا جعلها غير صالحة للشرب والزراعة وتربية الماشية[٩]. وقد كانت لاستخدام الموارد المائيّة كتكتيك عسكري أو كسلاح في ساحة المعركة عواقب وخيمة على البنية التحتيّة للمياه في العراق، إذ تقدّر وزارة الموارد المائيّة كلفة الأضرار المباشرة للبنية التحتيّة المائيّة بحوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي[١٠].

٤,٣. تغيّرُ المناخ: مُضخّم للتهديدات المتعلقة بالمياه في العراق

نظرًا لقيوده الهيدرولوجيّة الاستثنائيّة، يعدّ العراق أحد أكثر البلدان عُرضة لتأثيرات تغيّر المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا–MENA)، لا سيّما بسبب موقعه الجاف وموقعه كمصب. فعلى مدار العقود الماضية، شهدت البلاد ارتفاعًا في درجات الحرارة وتقلّبًا لهطول الأمطار وعدم القدرة على التنبؤ به، مما تسبّب في موجات الجفاف المتكررة (١٩٩٨-٢٠٠٠ و٢٠٠٧-٢٠٠٩) وموجات الحرّ وعدم انتظام هطول الأمطار[١١]. نصف كميّة المياه التي يعتمد عليها العراق تأتي من هطول الأمطار خارج حدوده. هذا يجعله عُرضة للتغيرات في مستويات هطول الأمطار. فضلًا عن ذلك، أدّى انخفاضُ منسوب المياه في جنوب العراق إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر في الخليج الفارسي إلى ترسُّب التربة في شطّ العرب وموارد المياه الجوفيّة، ما أدّى إلى زيادة ملوحة المياه وإلحاق أضرار جسيمة بالأراضي المحيطة[١٢].

تضع الفيضانات المفاجئة والجفاف والظواهر الجويّة القاسية ضغوطًا إضافيّة على البنية التحتيّة المتداعية للمياه في العراق، ما يؤثّر سلبًا على الصناعات ومزاولة أنشطة تأمين الحياة، ويزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي

(٨) سولومون، إيريكا ولورا بيتل «لماذا تعتبر المياه خط صدع متزايد بين تركيا والعراق». تموز/يوليو ٢٠١٨. https://www.ft.com/content/82ca2e3c-6369-11e8-90c2-9563a0613e56؛ المرجع نفسه، ٤، الصفحات ٤٩-٥٠.

(٩) فون لوسوف، توبياس. دور المياه في حربي سوريا والعراق الأهليتين. تقرير. أيار/مايو ٢٠٢٠. https://www.clingendael.org/publication/role-water-syrian-and-iraqi-civil-wars

(١٠) فون لوسوف، توبياس. دور المياه في حربي سوريا والعراق الأهليتين. تقرير. أيار/مايو ٢٠٢٠. https://www.clingendael.org/publication/role-water-syrian-and-iraqi-civil-wars

(١١) حسن، كاوه، كاميلا بورن، وبيرنيلا نوردكفيست. العراق: تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. تقرير. ٢٠١٨. https://www.preventionweb.net/publications/view/61579

(١٢) صحيفة حقائق: تغير المناخ في العراق. تقرير. تم الاطلاع عليها عام ٢٠١٢. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/تغير المناخ في صحيفة حقائق - English.pdf

والأمراض التي تنقُلها المياه، كما يعطل التعليم والخدمات الصحيّة[١٣].

٣,٥. الاتجاهات الكليّة: انعدام الأمن والنمو السكاني والتحضّر والضغوط الاقتصاديّة

يتطلّب فهمُ ندرة المياه في العراق والتهديدات المرتبطة بها تقييمًا للسياق السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقًا حيث تتفاعل جميع هذه الأنظمة معًا بطريقة منهجيّة ومتداخِلة، على خلفيّة إعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع. ففي المشهد الأمني، انشغل العراق بصراع طويل الأمد مع المنظّمات الإرهابيّة، وتحديدًا داعش. فالبلادُ تتّسم بعدم الاستقرار والتشتّت السياسيَيْن والتوترات الطائفيّة والتناحرات الإقليميّة وهيمنة القوى العظمى (إيران والولايات المتحدة، وتركيا والأكراد، وإيران والمملكة العربيّة السعوديّة، وتركيا وإيران)[١٤]. وعلى الصعيد الإنساني، هناك ما يقرب من ١,٤ مليون نازح داخلي و٤,١ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانيّة في العراق[١٥]. يؤثّر فقدان سبل العيش وانقطاع الاحتياجات الأساسيّة بسبب تدهور المياه على ديناميكيّات الهجرة وازدياد النزوح الداخلي، لا سيّما في جنوب العراق. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن يصل عددُ سكان العراق في عام ٢٠٣٠ إلى ٥٠ مليون، بينما في عام ٢٠٥٠ من المتوقّع أن يرتفع إلى ٨٠ مليون نسمة[١٦]. هذا يعني أن الطلبَ على المياه سيستمر في التزايد في العقود القادمة. ما يضاعف من ذلك هو أن العراق يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث يمثّل أكثر من ٩٠ في المئة من الإيرادات الحكوميّة، ممّا يجعله عرضة لصدمات وتقلّبات أسعار النفط الدوليّة. على سبيل المثال، تمّ إعداد ميزانيّة الحكومة لعام ٢٠٢٠ بافتراض ٥٦ دولارًا للبرميل الواحد، في الوقت الذي انخفضت الأسعار في عام ٢٠٢٠ إلى متوسط ٣٠ دولارًا للبرميل، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)[١٧]. علاوة على ذلك، يقطن حوالي ٧٠ في المئة من سكان العراق في المناطق الحضريّة، ومن المتوقّع أن يزداد معدّل التحضّر بنسبة ٣ في المئة سنويًّا[١٨]. إضافةً، يمكن أن تؤدّي التهديدات المتعلقة بالمياه إلى تفاقم أنماط الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة الطلب على منظومات المياه في المناطق الحضريّة.

٤. الأثر المتباين لندرة المياه على النساء والرجال في العراق

إن التقاءَ هذه العوامل أدّى إلى تدهور موارد المياه في العراق بشدّة، ممّا أدّى إلى فقدان سبل العيش، والضغط الاقتصادي، وانقطاع الخدمات الصحيّة والتعليميّة، وانتشار الأمراض التي تنقلها المياه، والهجرة الداخليّة، من بين أمور أخرى. فبينما تظهر التهديدات المتعلقة

(١٣) المرجع ٤ نفسه، ص. ٧٧.

(١٤) المرجع ١٠ نفسه.

(١٥) العراق «مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية». ١٩ آب/أغسطس ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠؛ https://www.unocha.org/iraq.

(١٦) المرجع ٦ نفسه.

(١٧) تأثير أزمة النفط وكوفيد-١٩ على هشاشة العراق. تقرير. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. آب/أغسطس ٢٠٢٠.

(١٨) «تحضر العراق». «تحضر العراق - التركيبة السكانية». تم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https:// www.indexmundi.com/iraq/urbanization.html

بالمياه في جميع أنحاء المجتمع العراقي، إلّا أن آثارها بعيدة كل البعد عن كونها شمولية. فندرة المياه والتهديدات المرتبطة بها لها أبعاد جندرية مهمّة تحدّد كيف أن النساء والرجال يتعرّضون لهذه المشاكل ويتصدّون لها. يُفهمُ الجندرُ على أنه «السمات والأعراف والأدوار والسلوكيّات الاجتماعية (وليست البيولوجيّة) التي يعتبرها مجتمع معيّن مناسبة لمجموعات من الرجال والنساء في وقت معيّن ويتمّ تعلّمها من خلال التنشئة الاجتماعية. فالجندر يشكّل ويعزّز علاقات السلطة بين هذه المجموعات المختلفة وفيما بينها»[١٩]. وعليه، يتعرّضُ الرجال والنساء إلى التهديدات المتعلقة بالمياه بشكل مختلف، وتتأثّر النساءُ بشكل غير متناسب، إذ تواجه النساء عددًا كبيرًا من الحواجز البنيويّة والمؤسّسيّة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر وتقييد الحركة والاقتصار على الأدوار التقليديّة للجنسين - على سبيل المثال لا الحصر - والتي لا تُشكّل تجاربها فحسب، بل تقيّدُ قدرتها على التعامل مع الضغوط والصدمات وتحمّلها، بالمقارنة مع نظرائهنَّ من الذكور. غير أن النساء لسن مجموعة متجانسة، بالأحرى، هنَّ مجموعة متنوّعة. يرجعُ عدم التجانس بينهنَّ إلى تقاطع الجندر مع عوامل أخرى مُشكّلة للهوية مثل العمر والعرق والمكانة الاجتماعية والاقتصاديّة والتعليم والدين وما إلى ذلك. تتداخل هذه الهويّات والانتماءات وتتفاعل مع بعضها البعض لتُشكّلَ هويةً مُعقّدة وفريدة من نوعها للمجموعات النسائيّة المختلفة[٢٠]. يوضّح هذا أن البحث المكثف مطلوب من أجل فهم ديناميكيّات الجندر والمياه بشكل كامل عبر المجموعات النسائية ذات الهياكل المختلفة للهوية في المجتمع العراقي. يهدفُ هذا الجزءُ إلى تقديم رؤًى أوّليّة حول ديناميكيات الجندر والمياه في المجتمع العراقي من خلال وضع ستّة أمثلة ملموسة، على النحو التالي:

١,٤. المرأة هي المديرة الرئيسية للمياه على مستوى الأسرة

إدارة الموارد المائيّة الشحيحة على مستوى الأسرة تضع أعباءً إضافيّة على كاهل المرأة وتزيد من احتماليّة الخلافات داخل الأسرة والعنف الأسري. ففي جنوب العراق، يعاني السكان المحليون من ندرة شديدة في المياه وتلوّثها. وفي العديد من المنازل، لا توجد مياه جارية. وعليه، يقوم أفراد الأسرة بشراء المياه من مصادر متعدّدة لتأمين احتياجاتهم المائيّة الأساسيّة للشرب والطبخ والتنظيف. وهناك طُرْفة لامرأة تعيش في الناصريّة أشارت إلى أنه على الرغم من أن منزلها قريب من وسط المدينة، إلّا أنها كانت تضطر إلى الاتّصال بخدمات المياه المحليّة لتأتي بصهاريج المياه وملء خزّان المياه في المبنى الخاص بها أسبوعيًّا. وأشارت إلى أنه بينما من المفروض أن تمرّ الخدمة الحكوميّة دوريًّا وتنقل المياه مجّانًا، فإنها كانت تضطرّ إلى الاتّصال ودفع ٥٠٠٠ دينار عراقي (٤,٢٠ دولار أمريكي) لكل صهريج مياه، وإلّا كانت تبقى بدون الماء لأيّام. وتستخدم هذه المياه في أغراض التنظيف، بما في ذلك الاستحمام وغسل الملابس، ولكنّها غير صالحة للشرب أو الطبخ، نظرًا إلى أنها سيّئة

(١٩) المسائل الجندرية والمناخ والأمن: الحفاظ على السلام الشامل على الخطوط الأمامية لتغير المناخ. تقرير. حزيران/يونيو ٢٠٢٠. https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/gender-climate-and-security-en.pdf?la=en&vs=215

(٢٠) المرجع ١٨ نفسه.

النوعية[٢١]. وعليه، فإن النساء من الناصرية، على غرار العديد من مدن الجنوب، يضطررن إلى شراء مياه بجودة أفضل من محطّات التنقيّة لاستخدامها في الشرب مع المياه المعبّأة. تعدّ إمكانيّة الحصول على المياه أفضل بكثير للأسر في شمال ووسط العراق حيث تتوفّر المياه الجارية، مثل بغداد، لكن الوضع أسوأ للغاية بالنسبة إلى النساء والمجتمعات التي تعيش في تجمّعات سكنيّة حضريّة غير مجازة رسميًّا أو في مناطق نائية. (تفقّد الإطار ١)

بغض النظر عن التمكن من شراء المياه وتحمّل الأعباء الماليّة التي تفرضها، فإن المرأة مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة هذه المياه الشحيحة داخل الأسرة وضمان استهلاكها بعناية أثناء البحث عن طرق لإعادة استخدامها وإعادة تدويرها. ويتطلب هذا زيادة الأعمال المنزليّة للنساء حيث يتعيّن عليهنّ فرز المياه وحملها لملء الحاويات (التانكيات). ويزيد هذا الوضع من ضغوط الأسرة على النساء ويؤثر سلبًا على عافيتهنَّ خاصة في فصل الصيف الحارّ حيث قد تتجاوز درجة الحرارة ٥٠ درجة مئويّة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن ندرة المياه والمخاطر المرتبطة بها تزيد من احتماليّة الخلافات داخل الأسرة والعنف المنزلي، ولا سيّما العنف الزوجي. إذ تشير البيانات إلى أن واحدة من كل خمس نساء (٢١٪) في العراق تتراوح أعمارهنّ بين ١٥ و٤٩ عامًا قد تعرّضت للعنف الجسدي على يد الزوج[٢٢]. هذه هي الأرقام الرسمية، ولكنّه من المرجّح أن يكون المعدّل الفعلي للعنف أعلى من ذلك بكثير. ويتفاقم هذا الوضع عندما تضطرّ العائلات إلى التعامل مع المشاكل العاجلة والمتزامنة. على سبيل المثال، تشير الأرقام إلى أن حالات العنف المنزلي زادت بمعدل ٣٠٪ منذ أن ضرب جائحة فيروس كورونا العراق وفُرض حظرُ التجوال[٢٣]. يشير هذا إلى أن التهديدات الناشئة، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بالصحة أو المياه، غالبًا ما تؤدّي إلى تفاقم العنف القائم على الجندر.

الإطار ١: رحلة المرأة اليومية لنقل المياه في قرية البورويشد

تقطع أم علي (٣٥ سنة) ونساء قرية البورويشد في جنوب العراق نحو ثلاثة كيلومترات وعرة، ذهابًا ومثلها إيابًا، لجلب مياه خالية من الأملاح والكبريت. تحمل كل واحدة منهنَّ قِدرًا كبيرة على رأسها وتمشي صوب أقرب نهر فجر كل يوم، ويكون عليهنَّ قطع المسافة ذاتها ظهرًا مرّة ثانية، وقبل مغيب الشمس يعدن من جديد للحصول على مياه للاستخدام المنزلي واستحمام الأطفال. تتناوب النساء على جلب المياه من النهر أو الاستحمام فيه من دون استخدام الصابون الذي لا يرغو بسبب الماء العكر، علمًا أن المياه لا تكفي لنشاط سكان القرية اليومي. علاوة على ذلك، تجلس نساء القرى المحيطة بقرية البورويشد على ضفاف النهر الذي يطلق عليه سكان

(٢١) مجموعة التركيز التي أجريت مع السيدة فدوى تواما وإيمان خضر وأمل حسين وعبد الله العنزي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

(٢٢) «صحيفة وقائع العنف ضد المرأة في العراق». تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. https://www.refworld.org/pdfid/4cf4a67d2.pdf

(٢٣) ارتفاع في حالات العنف المنزلي يضرب العراق: «صحيفة العربية الأسبوعية. نيسان/أبريل ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://thearabweekly.com/spike-domestic-abuse-cases-hits-iraq

المنطقة اسم "البسروكية" ويغسلن الأواني، بينما تستر الواحدة الأخرى بالعباءات، حتّى يستطعن الاستحمام بين القصب، من أجل توفير المياه لنقلها إلى البيوت بالقدور فوق الرؤوس.

يسكن قرية البورويشد، التابعة لقضاء البدير في محافظة الديوانية (٢٠٠ كلم جنوب العاصمة بغداد)، حوالي ٧٠٠ نسمة، غالبيتهم من النساء والأطفال. المنازل وسايلوهات تخزين الحبوب والأغذية مُشيَّدة من اللبن (الطين والتبن) بأيدي النساء والفتيات والأطفال في هذه القرية الجنوبية، فيما يكتفي الرجال بتأمين مياه الشرب المعدنية من مدينة البدير التي تبعد منها ٦٠ كلم.

هذه القصّة الواردة مأخوذة من مقال عن تأثير الجفاف وداء الفقاعات على النساء والأطفال، بقلم تحسين الزركاني. متاح على: https://daraj.com/32784/.

٢,٤. غالبًا ما تؤثر اعتبارات الجندر على الهجرة المرتبطة بالمياه

لقد أدّت ندرةُ المياه وتدهور الأراضي إلى تعريض سبل العيش الريفية للعديد من الأسر للخطر في جنوب العراق. وقد أدّى ذلك إلى الهجرة الداخلية للمجتمعات الريفية؛ غالبًا ما تتشكّل أنماط الهجرة هذه من خلال الاعتبارات الجندريّة، ولها آثار مختلفة على النساء والرجال. فقد شهدت البصرة وميسان وذي قار -المحافظات الثلاث الواقعة في أقصى جنوب العراق- أكبر عدد من النزوح الداخلي الناجم عن المياه على مدى العقد الماضي. في بعض القرى، لا سيما في ذي قار، تمّ هجر نصف المنازل[٢٤]. وفي المجتمعات الريفية، تتحمّل النساء مسؤولية القيام بالواجبات المنزلية، لكنهنَّ يشاركن أيضًا في الزراعة المعيشيّة؛ يعملُ المزارعون الذكور في الحقول الزراعية، خاصة القمح والشعير، بينما تقومُ النساء بأنشطة زراعية غير مدفوعة الأجر في البساتين المجاورة. يشمل ذلك جمع التمور وزراعة الخضار مثل النعناع والبقدونس والكرفس والباذنجان والبامية والفلفل الأخضر. تباع هذه المنتجات عادةً في سوق القرية لتوفير دخل صغير للعائلة. على عكس موسمية المحاصيل الزراعية، فإن هذه البساتين مناسبة للزراعة على مدار العام. غير أن العديد من هذه البساتين قد تضرّر بسبب ندرة المياه. بالإضافة إلى ذلك، أدّت هشاشةُ الوضع المائي، أي تغير توافر المياه على مرّ السنين، إلى تثبيط المزارعين للاستثمار في أراضيهم وأجبرَت الكثيرين على الانتقال، بمن فيهم المزارعات[٢٥]. وتُظهِرُ الأدلة أن هناك تنوّعًا عبر أنماط الهجرة للمجتمعات الريفية. فمن جهة، تنتقل الأسر من مجتمعها الريفي إلى مجتمع ريفي آخر. وتشير بيانات المنظّمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أن معظم العائلات التي نزحت بسبب أزمة المياه في العراق في عام ٢٠١٩ انتقلت من منطقة ريفية إلى أخرى، وانتقل ما يقرب من ربعها إلى قرى أخرى. إن الموروث الاجتماعي، بما في ذلك الروابط الأسرية والقبلية، هو عامل مهمّ في تشكيل قرار العائلات بالانتقال، وإلى حدّ كبير بالاستناد

(٢٤) غويو، روجر. ليست مسألة اختيار: النزوح في مناخ متغير. تقرير. شباط/فبراير ٢٠٢٠. https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/202002-iraq-slow-onset-report.pdf.

(٢٥) المرجع ٢٠ نفسه.

إلى فرص كسب العيش. فعادة ما يكون الموروث الاجتماعي عاملًا حاسمًا في تشكيل قدرة الناس على التصدّي للتحدّيات والتكيف معها، وفي المجتمعات الذكورية، غالبًا ما يتمّ وضع الرجال في مواقع مواتية وأفضل ارتباطًا. من جهة أخرى، تنتقل العديد من العائلات الأخرى إلى المناطق الحضرية، وعادة ما يقيمون في ضواحي التجمعات الحضرية أو في الأراضي المسجّلة على أنها زراعية. فعلى سبيل المثال، في مركز الدواية، تمّ بناء حيّين جديدَين خلال العقد الماضي[٢٦].

أحيانًا، ينتقل الرجال إلى المدن الحضرية بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، تاركين النساء والأطفال وراءهم. بينما في حالات أخرى، تسافر النساء مع أطفالهنَّ وأزواجهنَّ ويقيمون معًا في منزلهم الجديد[٢٧]. ففي بغداد، ينتسب الرجال عادة إلى المؤسّسات الأمنية، بما في ذلك الجيش والشرطة أو يقومون بأعمال المياومة المتقلّبة، مثل فرز النفايات وبيع الموادّ القابلة لإعادة التدوير. من الناحية التقليدية، يُتوَقّع من النساء البقاء في المنزل والقيام بالأعمال المنزلية، لكنَّ الوضع الاقتصادي المجهِد وغياب المعيل، بسبب الصراع الذي طال أمده، أجبر الكثيرات على البحث عن مصدر للدخل، والقيام بأعمال المياومة غير الرسمية بالإضافة إلى أنشطة فرز النفايات. في حين أنه من الصعب تقدير عدد الأسر التي تعيلها نساء بدقّة، تشير الأرقام إلى أن أسرة واحدة من بين كل ١٠ أسر عراقية تعيلها امرأة[٢٨]. فقد أوضح ما قامت بسرده محامية تعيش في بغداد أنه طوال العقد الماضي أصبحت بغداد منطقة حامية «للهجرة الداخلية»، بما في ذلك المزارعين. بيدَ أن معظم هؤلاء المهاجرين الداخليين يقيمون في أحياء فقيرة حضرية متنامية على نحو مثير للقلق وتجمّعات سكنيّة حضرية غير قانونية. وتتّسم هذه المناطق بالعنف والعصابات والميليشيات وتهريب المخدّرات والإتجار بالأطفال والبغاء. وعليه، فإن النساء والأطفال يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف المباشر والبنيوي[٢٩]. كما إن تدفّق المهاجرين الريفيين إلى بغداد يفرض ضغوطًا إضافية على مرافق المياه في بغداد. فهناك سجلّات تدمير وتحويل وسرقة المياه من قبل سكان الأحياء الفقيرة في المدن[٣٠]. ما يزيد من احتمالية حدوث توتّرات مجتمعية ويزيد من تفاقم مفاهيم العنف وانعدام الأمن، التي تتأثّر بها النساء بشكل غير متناسب.

الإطار ٢: فقدت الطوّاشات (العاملات في جمع التمور) مصدر رزقهنَّ بسبب تسوية الأراضي في بغداد.

منذ أمد ليس ببعيد، كان العراق موطنًا لأكبر عدد من أشجار النخيل في المنطقة العربية. أمّا في الوقت الحاضر، فقد تمّت تسوية الأراضي الزراعية وقطع أشجار النخيل في المناطق المجاورة لنهر دجلة في بغداد للاستخدام التجاري من قبل المستثمرين

(٢٦) المرجع ٢٣ نفسه.

(٢٧) مقابلة مع الخبيرة مها ياسين، باحثة مبتدئة في مبادرة الأمن الكوكبي، كلينغيندال.

(٢٨) نصيري، مرتضى. تقرير خاص بين المنظمة الدولية للهجرة والعراق عن الأسر التي ترأسها إناث. موجز الإصدار. شباط/فبراير ٢٠٢٠.
http://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=11876:iom-iraq-special-report-female-headed-households&Itemid=626&lang=en

(٢٩) المرجع ٢٠ نفسه.

(٣٠) المرجع ٢٠ نفسه.

والسياسيين ذوي العلاقات الجيدة. أدى انعدام وجود هذه الأراضي الزراعية إلى إعاقة الحركة الموسمية للطوّاشات (جامعات التمور) من قراهنَّ الريفية إلى بساتين النخيل في بغداد لجني التمور وتوليد الدخل الذي عادة ما يكفي عائلاتهنَّ لبقية العام، خاصّة في حالة غياب المعيل.

الطوّاشات نساء قرويات تعتمد معيشتهنَّ على موسم جني التمور. فمنذ ساعات الصباح الأولى، تنطلق الطوّاشات في بساتين النخيل لجمع ما يتساقط من التمور. ونظرًا لكون هذا هو مصدر الدخل الرئيسي والوحيد، فإن المرأة تقوم بهذا العمل الشاقّ رغم خطورته وعدم استقراره. أشار صاحب بستان نخيل إلى أن هذه المهنة تختصّ بها بنات الريف فقط لمقدرتهنَّ على تحمّل أعباء هذا العمل الذي وصفه بالشاقّ والمتعب، مشيرًا إلى أن الطوّاشات عادة ما يكنَّ نساء فقيرات وبحاجة لإعالة أنفسهنَّ وعوائلهن. أدّى الصراع الذي طال أمده في العراق إلى ترمّل العديد من النساء، ممّا أجبرهنَّ على البحث عن فرص لكسب العيش.

المصدر: مقابلة مع الخبيرة السيدة أمل حسين، محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان من بغداد وبرنامج من راديو العراق الحرّ. https://www.iraqhurr.org/a/24840053.html

٣,٤. التقاطع بين الجنس والمياه وانعدام الأمن

على امتداد كلّ المجتمع العراقي، تلعب ديناميكيات الجندر والمياه وانعدام الأمن دورًا في حدوث حلقة من ردود الفعل وإدامة عنف مباشر وبنيوي تجاه المرأة. فقد أدَّت عقود من العنف والصراع والتفكّك السياسي إلى تدهور شديد في وضع المرأة العراقية في المجتمع، وإلغاء المكاسب التي تحقّقت بجهد جهيد، وتعريضهنَّ للعديد من أشكال العنف. ففي ظلّ حكم داعش، واجهت النساء الاختطاف والقتل خارج نطاق القانون والاغتصاب والسبي والإتجار بالبشر والزواج القسري من المقاتلين. كما إن العديد من النساء المرتبطات بشكل مباشر أو غير مباشر بداعش يواجهنَ الوصم والرفض المجتمعي، أمر يمنعهنَّ من الحصول على الحماية والدعم الذي يحتجنه. فضلًا عن أن العنف الأسري منتشر في كل مكان في العراق، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى البنيات الذكوريّة والاستِمْساك بالعادات والتقاليد، التي عادة ما تطبّع وتبرّر مثل هذه الأفعال الإجرامية. إذ إن ما يسمى بجرائم الشرف وزواج الأطفال والإتجار بالنساء والفتيات وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)، هو أشكال أخرى من العنف ضدّ المرأة[٣١]. هناك أدلّة كثيرة على أن مناطق النزاع جندرَتْها على نحو متزايد. هذا يعني أن العنف القائم على الجندر (مثل الاغتصاب والسبي والاختطاف) أو الروابط الجندريّة، مثل ربط المرأة بالشرف وصورة الأسرة، يتمّ استغلاله لأغراض سياسية أو عسكرية، بما في ذلك ممارسة الهيمنة والسيطرة على المجتمعات وتجريد المعارضين من إنسانيتهم من خلال إذلال نسائهم وتعريضهنّ إلى صدمات

(٣١) عابد، أنفال. «العنف ضد المرأة في العراق: بين الممارسة والتشريع». مركز الشرق الأوسط. ٠٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/07/08/violence-against-women-in-iraq-between-practice-and-legislation/.

نفسيّة وجسديّة، الأمر الذي غالبًا ما يكون له آثار بعيدة المدى مزعزِعة للاستقرار على هذه المجتمعات[٣٢]. على غرار ذلك، ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تمّ إثبات وتقييم التأثير غير المتناسب والمتباين للنزاعات على النساء والفتيات عبر ظروف الصراع المختلفة[٣٣]. وفي ظل هذه الخلفية، يتفاعل العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر أو يتداخل مع ديناميكيات المياه بثلاث طرق محدّدة. أوّلًا، إنه يقلّل من (مرونة) قدرة النساء على التصدّي للتهديدات المتعلقة بالمياه وتَحمّلها والتعافي منها، مثل فقدان سبل العيش والتنقّل اليومي للنساء لشراء أو نقل المياه والبحث عن فرص بديلة لكسب الرزق بسبب اختلاف أشكال المضايقة (التحرّش) والإساءة التي يتعرضن لها. على سبيل المثال، يواجه رجال الجنوب الذين خدموا في قوّات الحشد الشعبي أو النساء اللاتي تمّ تهجيرهنَّ قسرًا بدائل محدودة لكسب الرزق نظرًا لأنهم لم يعودوا قادرين على العودة إلى قراهم بسبب الوضع غير المستقر والكارثي في الريف[٣٤]. ثانيًا، تؤدّي ندرة المياه والتلوّث إلى زيادة الميل إلى تسييس المياه وإضفاء الطابع الأمني عليها، والنزاعات ما بين القبائل والأعراق والتوترات المجتمعية (مثل الهجرة من الريف إلى الحضر) والاضطرابات الاجتماعية. على سبيل المثال، في تموز/يوليو ٢٠١٨، شهدت محافظة البصرة اضطرابات اجتماعية ضدّ الحكومة، نجمت عن النقص المتكرّر في المياه والكهرباء في أشهر الصيف الحارة[٣٥]. إن زيادة العنف وعدم الاستقرار الناجمين جزئيًّا عن ندرة المياه وتلوّثها يزيد من تفاقم حالة انعدام الأمن، الأمر الذي لا يعيق الجهود المبذولة لحماية المرأة فحسب، وإنما يؤدّي إلى تفاقم ضعف المرأة وعدم المساواة أيضًا. ثالثًا، يُعرِّضُ العنفُ الثقافي المتجذِّر تجاه النساء الناشطات في مجال البيئة والناشطات المدنيات للمضايقة والتشهير والوصم، إذ توضِّحُ سرديات الناشطات في العراق أن رؤى الشرف والتوصيفات الأخلاقيّة المبنيّة على الجندر هي ذريعة للتحرّش والعنف وحتّى قتل الناشطات من خلال اتهامهنَّ بأنهُنَّ مخلّات بالشرف أو عديمات الأخلاق[٣٦].

٤,٤. تقع مسؤولية أنشطة تقديم الرعاية على عاتق المرأة في المقام الأوّل

على غرار العديد من البلدان، تقع أنشطة تقديم الرعاية في المقام الأوّل ضمن مسؤولية النساء في عموم المجتمع العراقي، إذ تهتمّ

(٣٢) قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ التابع للأ مم المتحدة (٢٠٠٨). متاح على: https://www.securitycouncilr eport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-7D/CAC%20S%20RES%201820.pdf%CF6E4FF96FF9

(٣٣) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠). متاح على: https://www.peacewomen.org/SCR-1325

(٣٤) سولومون، إيريكا ولورا بيتل «لماذا تعتبر المياه خط صدع متزايد بين تركيا والعراق». تموز/يوليو ٢٠١٨. https://www.ft.com/content/82ca2e3c-6369-11e8-9563a0613e56-90c2

(٣٥) مصطفى سليم، ليز سلي. «تندلع اضطرابات واسعة النطاق في جنوب العراق وسط نقص حاد في المياه والكهرباء». واشنطن بوست. ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٨. تم الاطلاع عليه في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.washingtonpost.com/world/widespread-unrest-erupts-in-southern-iraq-amid-acute-shortages-of-water-electricity/2018/07/14/9e06-11e8-86c2-b9077b90_story.html.4db52ac42e05

(٣٦) المرجع نفسه.

النساء برفاهية أطفالهنَّ ويلعبن دورًا أساسيًّا في تلبية احتياجاتهم الجسدية والنفسية والعاطفية[٣٧]. وعليه، فإن الأمراض المرتبطة بالمياه تعطّل الدراسة بسبب الأخطار البيئية وتضع ضغوطًا عاطفية إضافية على المرأة وتكثّف واجباتها في تقديم الرعاية. في صيف ٢٠١٨، واجهت محافظة البصرة أزمة مياه، حيث أصبحت مياه الشرب ملوّثة، ولم يكن بإمكان العديد من السكان الحصول على مياه الشرب. نتيجة لذلك، تمّ نقل ما يقرب من ١٣٠,٠٠٠ شخص إلى المستشفى بعد إصابتهم بأمراض تنقلها المياه، نِصفهم من الأطفال[٣٨]. كما إن عدم وجود المياه النظيفة وكوْن دورات المياه (المراحيض) مُحطَّمة والأنابيب جافة في المدارس، إلى جانب القاعات الدراسية المُكتظّة، خلق أماكن مواتية للأمراض وأجبِر العديدُ من الأطفال على ترك المدرسة[٣٩]. وفقًا للمجلس النرويجي للاجئين (٢٠١٨)، كان أكثر من ٢٧٧٠٠٠ طفل مُعرضين لخطر الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه في المدارس في جميع أنحاء البصرة، حيث تعرّضت مرافق المياه والصرف الصحي لأضرار جسيمة[٤٠].

وكما هو موضح في الجزء الأوّل، فإن أزمة المياه في العراق مدفوعة بالعديد من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ، ممّا يزيد من احتمالات موجات الحرّ والجفاف والفيضانات. تتسبّبُ هذه المخاطر المناخية في أضرار جسيمة للبنية التحتية والمنازل والمدارس والخدمات الحيوية الأخرى. على سبيل المثال، في ربيع عام ٢٠١٩، ضربت الأمطارُ الغزيرة والفيضاناتُ العديد من المناطق في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك بغداد، ممّا تسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية وتعطّل خدمات المياه، ما أجبَر بعض المجتمعات على استخدام مياه الفيضانات لتلبية احتياجاتها الأساسية من المياه. وقد أدّى ذلك إلى تفاقم المخاطر الصحية وزيادة احتمالية انتشار الأمراض. إن تزايد تواتر الأخطار الطبيعية المتعلقة بالمناخ إلى جانب ندرة المياه والبنية التحتية المتهدّمة يُعرِّضُ الأطفال لعدد لا يحصى من التهديدات، بما في ذلك المرض وحالات الانقطاع عن الدراسة وتعطيل الأنشطة الترفيهية والرياضية وما إلى ذلك، ويزيد من حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية[٤١]. وفقًا لوزارة البيئة في العراق (٢٠١٧)، إن النساء والأطفال وكبار السنّ هم الأكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ بسبب قدرتهم المحدودة على الصمود في مواجهة العواقب الصحية والاقتصادية والبيئية للتهديدات المتعلقة بالمناخ[٤٢]. إذ تكشف السجلّات الميدانية أن الفقر الناجم عن فقدان سبل العيش القائمة على الزراعة وانعدام الأمن الغذائي كانا من العوامل التي دفعت الفتيات إلى ترك المدرسة والانخراط في عمالة الأطفال وإجبارهنَّ على الزواج المبكر[٤٣].

(٣٧) المرجع ٤ نفسه.

(٣٨) بيكر، هلين. «المياه النظيفة تنقذ الأرواح» المجلس النرويجي للاجئين. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www./nrc.no/gmm/clean-water-saves-lives

(٣٩) المرجع ٣٦ نفسه.

(٤٠) «العراق: أطفال البصرة يواجهون تفشي الأمراض في المدارس المتهدمة». المجلس النرويجي للاجئين. تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.nrc.no/news/2018/october/iraq-basras-children-face-disease-outbreak-in-rundown-schools/

(٤١) المرجع ٤ نفسه.

(٤٢) الواقع البيئي في العراق، تقرير، ٢٠١٧ ٢٠١٧.pdf.الواقع البيئي/الواقع البيئي0/http://moen.gov.iq/Portals/

(٤٣) المرجع ٤ نفسه، ص. ٦٩.

الإطار ٣: زيارة ميدانية استقصائية: ندرة المياه والصراعات بين العشائر وانتشار الأمراض والفقر المدقع.

هذه قصّة إيمان خضر، مهندسة زراعية وناشطة في مجال حقوق الإنسان من محافظة الناصرية في العراق:

نتيجة لعملي في المجال الإنساني والبيئي في محافظة ذي قار، اتصل بي أحد السكان المحلّيين ذات مرّة بينما كنت أقوم بعمل ميداني مع أحد أعضاء البرلمان في ذي قار. طلب منّي هذا المواطن القيام بزيارة إلى إحدى القرى وتفقّد الوضع المأساوي لأهالي القرية بسبب ندرة المياه. عندما سألته لماذا لم يقم أهالي القرية بالإبلاغ عن مشاكلهم للحكومة المحلية، أشار إلى أنهم اتصلوا بالحكومة المحلية عدّة مرّات، لكن لم يقم أحد بمدّ يد العون. وعليه، قرّرتُ زيارة القرية برفقة مدير مكتب النائب والمسؤول الإعلامي. عندما وصلنا إلى هناك، وجدنا أهالي القرية يعيشون في فقر مدقع ويواجهون نقصًا حادًّا في المياه.

اشتكى سكّان القرية من شحّ المياه وعدم وصول مياه النهر ومياه الشرب إليهم. وأوضحوا أنه على الرغم من شكاواهم المتكرّرة للبلدية، لم تكن هناك محاولات لحلّ مشاكل المياه التي تواجه القرية. لم ترسل البلدية سوى المركبات التي تحتوي على براميل المياه؛ بسعر ٥٠٠٠ دينار عراقي للبرميل الواحد رغم أن المياه تأتي مباشرة من النهر دون معالجة. ينتمي سكان هذه المنطقة إلى عشيرة بني الأسد. لقد هجروا أراضيهم في التسعينات في ظل نظام صدّام بسبب تجفيف الأهوار. عندما جفَّت أراضيهم انتقلت عشيرة بني الأسد إلى المحافظات الغربية وعملت في قطاع الزراعة، لكن بعد عام ٢٠٠٣، قرّروا العودة إلى أراضيهم في ذي قار.

بيدَ أنهم أدركوا أن المنطقة تخضع لسيطرة العشائر القوية التي تعمل عن عمد على تجفيف الأراضي كوسيلة لطردهم مرّة أخرى. قمت أيضًا بزيارة نساء وأطفال القرية الذين ظهرت على وجوههم بقع حمراء بسبب الأمراض الجلدية المرتبطة بالمياه. ومن الجدير بالذكر، أنه عندما اتصلنا بالمحافظ ووصفنا له الوضع المأساوي للقرية، أنكر الوضع وقلّل من فداحته، واصفًا المشكلة على أنها منافسة بين العشائر على استخدام الأراضي. وبسبب تقاعس المحافظ، عمدنا إلى الإدارة البيئية المحلية وكانت متجاوبة.

قام الموظفون بتفقّد القرية فوجدوا أنه تمّ تحويل مجرى النهر وقطع مصادر المياه من قبل عشيرة الجبير ذات الصلات الواسعة سياسيًّا؛ عثروا أيضًا على ٢٥٠ جاموسٍ نافقٍ وآخرين مصابين بالعمى بسبب العطش الطويل. واستجابة لذلك، قامت وزارة البيئة ببناء وحدة لتحلية المياه وإعادة مجرى النهر إلى القرية. وكاد التقاعس عن العمل تجاه هذا الوضع المؤلم أن يؤدي إلى تدمير القرية بأكملها.

٤,٥. تتأثر الفتيات بشكل غير متناسب بنقص الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي

البنية التحتية المتضررة وغير الفعّالة للمياه وانعدام الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية عبر المدارس في العراق، ولا سيما في المناطق الريفية، أثرت بشكل غير متناسب على الفتيات. فبينما يعاني الأولاد والبنات على حدّ سواء بسبب نقص المياه والمرافق الصحية المناسبة في المدارس، ممّا يجبرهم على شراء المياه المعبأة ليتمكّنوا من الحفاظ على النظافة الأساسية[٤٤]، تواجه الفتيات عقبات إضافية عندما يتعين عليهنَّ التعامل مع الدورة الشهرية (دورة الطمث). وعلى الرغم من أن الدورة الشهرية هي وظيفة بيولوجية طبيعية لجسد الأنثى، إلّا أن توصيفات البنيات المجتمعية بخصوص طمث المرأة كشيء مخجل وغير لائق وغير نظيف، تجبر العديد من الفتيات على ترك المدرسة بدلًا من مواجهة الحرج الاجتماعي والإقصاء. إن عدم توفر المياه النظيفة والمرافق الصحية الصالحة للاستخدام في المدارس يجعل من الصعب على الفتيات التعامل مع الدورة الشهرية بطريقة تتّسم بالصحة والخصوصية. وهذا ما يُعرِّضُ مشاركة الفتيات المستمرة في العملية التعليمية للخطر، كما إن البعض منهنَّ قد يلجأن إلى المنازل المجاورة لاستخدام دورة المياه أو المشي إلى أقرب مصدر للمياه[٤٥]، ممّا قد يزيد من تعرضهنَّ للتحرّش والعنف القائم على الجندر.

٤,٦. المجتمعات المحلية هي مصدر قيِّم للمعرفة

في حين أن المجتمعات المحلية تتأثّر بشكل غير متناسب بندرة المياه والتلوّث والتهديدات المرتبطة بهما، فإنها توفّر معرفة قيمة حول كيفية الحفاظ على النظم البيئية، والحفاظ على المياه الشحيحة والتكيُّف مع هذه البيئة المتغيرة. فنظرًا لقربها من الطبيعة ودورها المتكامل في إدارة وتوفير المياه، تُعدُّ النساء المحليات مصدرًا حيويًّا للإبداع ولابتكار «حلول مُستندة إلى الطبيعة»[٤٦]. فزيارة ميدانية قام بها خالد سليمان إلى بلدة سومر الواقعة على بعد حوالي ٣٠ كيلومترًا شمال مدينة الديوانية، تقدِّم مثالًا حيًّا على معرفة المرأة المحلية بتغير المناخ وتلوّث المياه واستخدامها لأدوات مبتكرة لتكييف أرضها مع الظروف المناخية المتغيرة. حليمة السوادي، مزارعة ومعيلة من بلدة سومر، تعمل في الحقل بشكل يومي لإعالة أربع عائلات تعتمد بالكامل على الأرض الزراعية في قوتها. فعلى مدى السنوات الماضية، عانت حليمة بسبب ندرة المياه وتغير المناخ، حيث إن فصول الصيف حارّة بصورة متزايدة وطويلة الأمد، بينما فصول الشتاء قصيرة ولكنّها مليئة بالأمطار الغزيرة والفيضانات. منذ ثلاثة عقود، عملت حليمة عن كثب على الأرض. وفي حين أنها حصلت على

(٤٤) المرجع ٤ نفسه، ص. ٦٤.

(٤٥) المرجع ٤ نفسه، ص. ٦٠/»الماء ودورات المياه والنظافة...وتمكين المرأة». المعونة المائية، المملكة المتحدة. آذار/مارس ٢٠١٨. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.wateraid.org/uk/blog/water-toilets-hygiene-and-womens-empowerment

(٤٦) المرجع ٤ نفسه/»حراس المياه: كتاب جديد عن الضغوط البيئية في العراق». مبادرة الأمن الكوكبي. ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.planetarysecurityinitiative.org/news/water-guards-new-book-environmental-stresses-iraq

تعليم محدود، إلّا أنها تستخدم الحقائق العلمية وتتصفّح من خلال هاتفها المعرفة الموجودة على الإنترنت حول تغير المناخ وتلوّث المياه والزراعة لابتكار حلول مستوحاة مباشرة من تواصلها وفهمها العميق للطبيعة. فعلى مدى السنوات الماضية، أجبر الجفاف وندرة المياه الجوفية حليمة على البحث عن طرق ري غير تقليدية، لذلك اعتمدت نظام الري بالتنقيط، الذي حصلت عليه من دائرة الزراعة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، عندما أدركت أن ممارسات الزراعة الحديثة، مثل إضافة عوامل النضوج المبكر، كانت سببًا لانتشار المرض، وتحديدًا السرطان، قررت التحول إلى الأسمدة العضوية. وعلى المنوال نفسه، تستخدم حليمة الممارسات التقليدية، مثل استخدام الثوم لعلاج حشرات المَنْ، والتي لديها القدرة على إتلاف المحاصيل[٤٧]. علاوة على ذلك، تتمتّع النساء بمكانة جيدة لتوريث المعارف التقليدية عن الطبيعة والزراعة وإدارة المياه لأطفالهنَّ والأجيال الشابّة. فضلًا عن ذلك، ونظرًا لقربها الشديد من أطفالها، يمكن للمرأة أن تلعب دورًا أساسيًّا في ترسيخ قيم مستدامة بيئيًّا في أطفالها وزيادة الوعي حول الآثار المحلية لندرة المياه وتغير المناخ ووسائل التكيف مع هذه الظروف الجديدة في جميع فئات المجتمع.

الإطار ٤: الاتّجاهات الرئيسية: المياه والجندر

فيما يلي قائمة ليست جامعة ولا مانعة لاتّجاهات الجندر والمياه الأكثر شيوعًا في بلدان الجنوب والمجتمعات الريفية. وهناك حاجة إلى المزيد من البحوث لتحديد سياق هذه الاتجاهات وتقييمها وتقويمها بشكل أفضل في المجتمع العراقي، مع الأخذ في الاعتبار النهج التداخلي والمتغيرات الأخرى التي تتفاعل أو تتداخل مع الهياكل الجندريّة.

النساء هنَّ جامعات المياه ومن يقمنَ بنقلها في المقام الأول في المجتمعات الريفية. في أفريقيا، تقوم النساء بنسبة ٩٠ في المئة من أعمال جمع المياه والأخشاب للأسرة ولتحضير الأغذية. في المتوسط، تقوم النساء والأطفال بالترحال من ١٠ إلى ١٥ كيلومترًا يوميًّا لجمع المياه وتعبئة ما يصل إلى ١٥ لترًا لكل رحلة[٤٨].

الفتيات هنَّ أكثر عرضة للتغيب عن المدرسة والانقطاع عن التعليم عندما تكون منازلهنَّ بعيدة عن مصدر للمياه. يرجع ذلك إلى مشاركتهنَّ في أنشطة جمع المياه، والتي قد تستغرق ما يصل إلى ٤ أو ٥ ساعات في اليوم.

إن عدم كفاية سبل الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الخاصة والمأمونة والصحية هو مصدر للخجل وعدم الراحة الجسدية وانعدام الأمن لملايين النساء في جميع أنحاء العالم. عادة، تغادر النساء منازلهنَّ قبل الفجر أو بعد حلول الظلام للحفاظ على الخصوصية عند استخدام المرحاض أو قضاء الحاجة في الهواء الطلق، بينما تتغيب الفتيات عن المدرسة عندما يكنَّ في فترة الطمث.

تواجه النساء العديد من المشاكل الصحية بسبب نقلهنَّ لبراميل وخزّانات المياه

(٤٧) قام بهذه الزيارة الميدانية خالد سليمان، وهو كاتب وصحفي عراقي. القصة الكاملة متاحة على هذا الرابط: https://daraj.com/en/42857.

(٤٨) حقائق عن المرأة والمياه. ٢٠٠٤. http://www.gender.cawater-info.net/what_is/facts_e.htm.

أو حمل الأواني فوق رؤوسهنَّ. وتشمل المشكلات الصحية الإرهاق وتشوهات العمود الفقري والحوض ومشاكل الصحة الإنجابية، مثل الإجهاض التلقائي[٤٩].

غالبًا ما تكون المرأة مسؤولة عن إدارة موارد المياه على مستوى الأسرة وفي المزارع المروية والديميّة. وبالتالي، تتمتّع النساء بمعرفة قيمة حول موارد المياه، بما في ذلك جودة وموثوقية مياه الشرب وتقنيات إدارة المياه، مثل طرق الري وتخزين المياه وغيرها.

كثيرًا ما تُحرم المرأة من ملكية الأرض والحصول عليها، ممّا يحدّ من وصولها إلى مصادر المياه التي عادة ما تكون مخصّصة لري الأراضي. ويؤدّي هذا بالعديد من العوائل التي ترأسها نساء إلى الفقر ويحرمها من المياه النظيفة. ففي جميع أنحاء العالم، تمتلك النساء أقلّ من ٢٪ من الأراضي الخاصة. وفضلًا عن ذلك، عندما يكون للمرأة الحقّ القانوني في الأرض، تصبح العادات والتقاليد في كثير من الأحيان حاجزًا أمام تحكّمها الفعلي بالأرض والموارد الطبيعية[٥٠].

تظهِر البيانات أن المرأة مسؤولة عن نصف إنتاج العالم من الأغذية (مقارنة بالمحاصيل المدرّة للدخل)، وفي معظم البلدان النامية، تنتج المرأة الريفية ما بين ٦٠-٨٠ في المئة من الأغذية. وعليه، يعتمد الأمن الغذائي في المناطق الريفية بشكل كبير على الزراعة المعيشية (الكفافية) التي تقودها النساء[٥١].

(٤٩) المرجع ٤٧ نفسه.

(٥٠) الجندر والمياه والصرف الصحي: موجز للسياسات. موجز الإصدار ٢٠٠٦. https://www.unwater.org/publications/gender-water-sanitation-policy-brief/.

(٥١) المرجع ٤٩ نفسه، ص. ٤.

المجتمعات الأصلية والمحلية هي مصدر قيم للمعارف والمهارات التقليدية بشأن إدارة المياه والأراضي المستندة إلى الطبيعة. فغالبًا ما تمتلك النساء «المعرفة المائية» ويمكنهنَّ تقديم حلول للإدارة الفعَّالة للمياه في مناطق تجمعاتهنَّ السكنيّة[٥٢].

الإطار ٥: بحث ديناميكيات المياه والجندر في العراق بمزيد من التعمّق: أسئلة بحثية مقترحة

١. ما هي البنيات والأعراف الجندريّة الأخرى التي تشكّل تجربة النساء والرجال فيما يتعلّق بندرة المياه في العراق؟
٢. ما هي أهمّ الحواجز البنيوية والمؤسّسية التي تحدّ من قدرة المرأة على الصمود في مواجهة التهديدات المتعلقة بالمياه؟
٣. كيف تؤدّي التهديدات المتعلقة بالمياه في اقترانها مع العوامل البنيوية والاتّجاهات الكبرى إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين ونقاط الضعف؟
٤. كيف يشكّل الجندر وتفاعله مع المتغيرات الأخرى تجارب المجموعات النسائية المختلفة عبر المجتمع العراقي؟ على سبيل المثال، كيف تختلف تجربة المرأة الحضرية عن تجربة المرأة الريفية؟
٥. كيف يمكن أن تصبح إدارة الموارد المائية في العراق مدخلًا لبناء السلام والتماسك الاجتماعي وتمكين المرأة؟
٦. ما هي آليات المواجهة الرئيسية التي تجعل النساء والرجال أكثر قدرة على إدارة المخاطر المتعلقة بالمياه ومقاومتها والتعافي منها؟ (فكرة المرونة)

(٥٢) المرجع ٤٩ نفسه، ص. ٨.

٥. نحو استجابات شاملة ومستدامة للمياه: التوصيات

يكشف التحليل الاستكشافي لديناميكيات المياه والجندر في المجتمع العراقي -كما ورد في الجزء السابق - أن ١) النساء والفتيات، لا سيما في المناطق الريفية، يتأثّرنَ بشكل مختلف بالتهديدات المتعلقة بالمياه ويتعرّضنَ لأشكال مختلفة من العنف البنيوي والضغوط وعدم المساواة، بما في ذلك التحرّش، والعنف القائم على الجندر، وحالات التسرّب من المدرسة، والضغوط النفسية والجسدية، فضلًا عن العنف المرتبط بالنزاعات بين العشائر، ٢) النساء والرجال يؤدّون أدوارًا ومسؤوليات مختلفة للتعامل مع ندرة المياه والتهديدات المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تكون النساء القائمات بإدارة المياه في المقام الأوّل على المستوى المنزلي، و٣) النساء يمثّلنَ حافظات رئيسية للمعلومات، حيث توفّر معارفهنَّ ومهاراتهنَّ الفريدة موردًا لا يقدّر بثمن لإيجاد حلول مبتكرة وشاملة وتلك المبنيّة على الطبيعة. وبناءً على ذلك، فإن التأثير غير المتناسب والمتباين للتهديدات المتعلقة بالمياه على النساء العراقيات إلى جانب موقعهنَّ الفريد كعوامل إيجابية وصانعات تغيير يفرض ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجندري في صنع سياسات وإعداد برامج المياه، مع تحويل التهديدات المتعلقة بالمياه إلى فرص ومداخل لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. إذ تضمن عملية وضع السياسات وإعداد البرامج الشاملة والمتمحورة حول الناس مراعاة احتياجات وخبرات أطياف المجتمع كافّةً وتصميم التدخّلات بطريقة مستدامة ومحدّدة الأهداف. ولتحقيق ذلك، فإن شمولية المرأة ومشاركتها الملموسة -القائمة على تحليل جندري هيكلي ومستنير - هي ضمانات للإدارة المستدامة لموارد المياه. وفي ضوء هذه الخلفية، يقترح الجزء التالي توصيات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لتعزيز استجابات المياه المستدامة والشاملة التي تضع مراعاة المنظور الجندري في جوهرها.

٥,١. المستوى المحلي

يجب أن تكون المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي، بما في ذلك النساء وقادة المجتمع المحلي، مُمثَّلة بشكل فعّال في الهيئات النسائية الوطنية وفي تطوير صنع السياسات وإعداد البرامج المتعلقة بالمياه. فغالبًا ما تكون المنظمّات المحلية هي المصدر الرئيسي للمعرفة الخاصة والمحلية حول التهديدات المتعلقة بالمياه وأدوار ومسؤوليات الرجال والنساء في إدارة وتوزيع المياه وآليات المواجهة المجتمعية والحلول النابعة محليًّا للتعامل مع ندرة المياه. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون المنظّمات المحلية والجماعات المجتمعية وسطاء بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية أو الوطنية، إذ يمكنهم إتاحة الوصول إلى الأماكن التي عادة ما تفتقر إلى تواجد الحكومة والمعرفة بشأنها.

٥,٢. المستوى الوطني

إزالة الحواجز الهيكلية والمؤسسية المتأصّلة أمر حتمي لتعزيز قدرة المرأة على الصمود في مواجهة التهديدات المتعلقة بالمياه وتمكين مشاركتها الكاملة والفعّالة في المجتمع على

المستويات السياسية والاقتصادية والعائلية. فقد خلص تحليل ديناميكيات المياه والجندر في العراق إلى أن الحواجز الهيكلية، مثل حصر المرأة في الأدوار التقليدية للجنسين والتعرّض المتزايد للعنف الجنسي والعنف القائم على الجندر وربط النساء بفكرة الشرف، من بين أمور أخرى، غالبًا ما تكون الأسباب الرئيسية لزيادة حالات ضعف المرأة والحدّ من قدرتها على التكيف. وبناءً على ذلك، فإن معالجة الحواجز الهيكلية والمؤسسية، بما في ذلك القواعد والأنظمة التمييزية والبنيات الذكورية غير الرسمية من خلال التشريعات والتعليم والتوعية، هي خطوة أولى نحو خلق بيئة مواتية للمرأة لتكون قادرة على إدارة التهديدات المتعلقة بالمياه والمشاركة بشكل فعّال في ابتكار الحلول. فعلى مدى العقد الماضي، كانت الحكومة العراقية تحاول تمرير أوّل قانون من نوعه للتعامل مع العنف الأسري. بيدَ أنه بسبب المعارضة الشديدة من بعض الأحزاب السياسية في مجلس النواب العراقي، رُفضَت مسودّةُ القانون والآن يجب أن تخضع لعملية مراجعة وإعادة صياغة. بالإضافة إلى ذلك، هناك قوانين تمييزية تبرّر أو تُحرِّضُ على العنف ضد المرأة بحجّة حماية شرف الأسرة[٥٣]. ففي حين أن القانون المدني العراقي يمنح النساء والرجال حقوقًا متساوية في ملكية الأرض، إلّا أن القوانين والتقاليد العرفية تجبر النساء على التنازل عن نصيبهنَّ من وراثة الأرض لأفراد أسرهنَّ الذكور، ولا سيما لأشقائهنّ وذلك لتجنب سيطرة أزواج أفراد أسرهم من الإناث على أراضي الأسرة. قد يكون رفض النساء التنازل عن ميراثهنَّ للأراضي أو لجوؤهنَّ إلى النظام القضائي لاستعادة أراضيهنّ مصدر نزاعات عنيفة ومميتة داخل العشيرة[٥٤].

إن تأسيس هيئة وطنية رصينة لشؤون المرأة متطلّب أساسي للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في العراق. فعلى الرغم من أن الحكومة العراقية لديها لجنتها الخاصة بشؤون المرأة، إلّا أن اللجنة لديها صلاحيّات ووسائل محدودة لتنفيذ خطط واستراتيجيات واسعة النطاق. ففي عام ٢٠٠٤، أسِّست وزارةُ شؤون المرأة بدون حقيبة وزارية، مما يعني أنها لا تتمتّع بمكانة ذات سلطة ولا ميزانية مخصّصة وذات عدد محدود للغاية من الموظّفين (الوزيرة و١٣ موظّفًا). هذه الظروف جعلت جهودَ الوزارة رمزيةً بالأحرى، وأعاقت مشاركتها الملموسة أو تنفيذها للبرامج المتعلقة بالمرأة. وفي عام ٢٠١١، إبّان حكم رئيس الوزراء حيدر العبادي، انحلّت وزارة شؤون المرأة وكان هناك غياب تامّ لآلية لشؤون المرأة في الحكومة العراقية. في عام ٢٠١٧، أسِّست آلية جديدة في الأمانة العامّة لمجلس الوزراء، ولكن مرّة أخرى، بسلطات وموارد محدودة للغاية. وبناءً على ذلك، هناك حاجة ماسّة إلى تأسيس هيئة وطنية للمرأة ذات حقيبة وزارية وميزانية مخصّصة أو/ ولجنة مستقلّة من خبراء الجندر والأكاديميين وممثلي الحكومة للنهوض بحقوق المرأة في العراق. ويمكن للمنظمات الدولية، ولا سيما

(٥٣) مقابلة مع الخبيرة الدكتورة بشرى العبيدي، رئيسة قسم الحقوق في كلية المصطفى الجامعية وعضوة المجموعة الاستشارية النسائية التي تمثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق. أجريت يوم السبت ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

(٥٤) المرجع نفسه.

وكالات الأمم المتحدة، أن تلعب دورًا حاسمًا في تمويل مثل هذه المؤسّسة وفي بناء قدرات الخبراء والمسؤولين الحكوميين المعنيين.

الهيئات والآليات النسائية الوطنية هي جهات فاعلة أساسية للنهوض بحقوق المرأة، وتسليط الضوء على احتياجاتهنَّ وخبراتهنَّ المتباينة، وابتكار تدخّلات تراعي الفوارق بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية. تتمتّع الهيئات النسائية الوطنية ذات الصلاحية والشبكات النسائية المرتبطة بها بمكانة قوية لإيجاد ونشر المعرفة الخاصة بالسياق حول تجارب واحتياجات المرأة فيما يتعلّق بندرة المياه، وتعميم مراعاة المنظور الجندري في تخطيط وإعداد برامج إدارة الموارد الطبيعية، ووضع أهداف مبتكرة ومراعية للاعتبارات الجندريّة وتحويل التهديدات المتعلقة بالمياه إلى فرص لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، من خلال تأسيس لجان نسائية محلية لإدارة الموارد الطبيعية، ورفع المهارات وبناء قدرات النساء المحليات في تقنيات الري، وتوفير قروض صغيرة لتسيير الأعمال الصغيرة، من بين أمور أخرى.

إن مشاركة المرأة في صنع القرار ورسم السياسات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، فضلًا عن تعميم اعتبارات المياه والبيئة في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة، هي خطوات مهمّة لبناء التآزر بين الجنسين وصنع السياسات البيئية. فعلى الرغم من الأدلّة المتزايدة على التفاعل بين القضايا الجندريّة والبيئية، إلّا أنه غالبًا ما يتمّ تنفيذ السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالبيئة والمرأة بمعزل عن بعضها البعض دون مراعاة الترابط والتآزر بينها. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة حديثة أجراها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، والتي نظرت في ٨٠ خطّة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن (WPS)، إلى أن ١٧ منها فقط تضمّنت لغة تشير على وجه التحديد إلى تغير المناخ[٥٥]. وعلى نحو مماثل، فإن خطّة العمل الوطنية في العراق (٢٠١٤-٢٠١٨) أشارت فقط إلى البيئة فيما يتعلّق بإزالة الألغام دون أية إشارة إلى تغير المناخ أو ندرة المياه أو إدارة الموارد الطبيعية[٥٦]. وعلى المنوال نفسه، أشارت دراسة أجريت على ٦٥ دولة أجراها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) إلى أن ١٥ في المئة فقط من تلك البلدان لديها سياسة جندريّة في الوزارات المتعلقة بالمياه وأن ٣٥ في المئة فقط قامت بإدماج الاعتبارات الجندريّة في سياسات المياه. وعليه، فإن الخطط الوطنية العراقية لتفعيل قطاع الزراعة وإصلاح نظام الري، يجب أن تسترشد بالتحليل الجندري، من خلال إشراك المنظّمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والمجموعات النسائية في عمليات التشاور. وتنطبق الاعتبارات نفسها على الاستراتيجية الجديدة لوزارة الموارد المائية العراقية للإدارة المستدامة للمياه[٥٧].

---

(٥٥) خطط العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ في مجال المرأة والسلام والأمن، إليزابيث سميث، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، حزيران/يونيو ٢٠٢٠.

(٥٦) خطة العمل الوطنية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠١٤-٢٠١٨). متوفر على: https://www.peacewomen.org/nap-iraq

(٥٧) المرجع ٦ نفسه.

الإطار ٦: تقييم إدارة الموارد الطبيعية في سبيل تمكين المرأة: الدروس الرئيسية المستفادة من المشروع المشترك «تعزيز النهُج المستجيبة للجندر لإدارة الموارد الطبيعية من أجل السلام» في شمال كردفان، السودان.

كان المشروع المذكور أعلاه أوّل مشروع تجريبي أنشأه البرنامج العالمي المشترك المعني بالمرأة والموارد الطبيعية والسلام، والذي يهدف إلى تعزيز التدخّلات القائمة على الموارد الطبيعية كأداة لتمكين المرأة سياسيًّا واقتصاديًّا في سياقات بناء السلام. تمّ تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع المكاتب القطرية في السودان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي-UNDP وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-UNEP وهيئة الأمم المتحدة للمرأة-UN Women. يوفّر تنفيذ هذا المشروع ثلاثة دروس مهمّة حول كيف يمكن أن تصبح الموارد الطبيعية منطلقًا لتمكين المرأة في أوضاع ما بعد الصراع، على النحو التالي:

١: إن إشراك المرأة في إدارة الموارد الطبيعية، مثل اتخاذ القرار بشأن الحصول على الأراضي وترشيد المياه وتقنيات الري وتقاسم الموارد وبدائل سبل العيش المستدامة، يتيح فرصًا حاسمة لتعزيز مهارات القيادة لدى النساء في منع النزاعات المحلية وحلها، بالنظر إلى عدد متزايد من التوترات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها على الموارد الطبيعية التي تتصف بالندرة.

٢: توفّر الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية فرصًا أساسية للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، لا سيما عندما يوفّر التكيف مع المناخ وإعداد برامج الموارد الطبيعية بدائل لكسب العيش للنساء المحرومات، مثل القروض الصغيرة، والمشاريع الزراعية الصغيرة، وإنشاء البيوت الزجاجية، وبناء القدرات في مجالات التقنيات الزراعية الحديثة، من بين أمور أخرى. وهذا لا يفيد النساء بشكل مباشر فحسب، بل سيؤول تأثير هذه التدخّلات إلى المجتمع بأسره، مما يعزز رفاهيته.

٣: يمكن أن تعزّز إدارةُ الموارد الطبيعية التماسكَ الاجتماعي من خلال إشراك المجموعات النسائية المتعارضة في الحوارات التعاونية ومنابر حلّ المشكلات. ففي السودان، «أدّى الجمع بين النساء من المجتمعات المستقرّة والرعوية معًا في مخطّطات الزراعة التعاونية، وإشراك النساء الرعويات في الحوار وهياكل صنع القرار، إلى بناء الثقة والتعاون الذي يمكن أن يمتدّ إلى مجالات أخرى».

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩، تعزيز النهُج المستجيبة للجندر لإدارة الموارد الطبيعية من أجل السلام في شمال كردفان، السودان.

postconflict.unep.ch/publications/Sudan_Gender_NRM2019.pdf

٣,٥. المستوى الإقليمي

- حوكمة المياه الشاملة للجنسين هي حجر الزاوية للتقاسم المستدام والعادل لموارد المياه العابرة للحدود. كما هو موضّح في الجزء الأوّل من هذا البحث، فإن حلّ مشاكل المياه في العراق مشروط بإبرام اتفاقية إدارة مياه شاملة وملزمة قانونيًّا، تجمع بين دول المنبع

(تركيا وإيران وسوريا) ودولة المصبّ (العراق). فعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بالمعرفة القيمة التي يأتينَ بها إلى طاولة المفاوضات، لا يزال تمثيل المرأة شديد النقص في عمليات إدارة المياه على المستويات المحلية والوطنية وعبر الحدود. نظرًا للأدوار والمسؤوليات المتمايزة للمرأة في إدارة المياه على مستوى الأسرة والمجتمع، فإن النساء يتمتّعنَ بمعرفة سياق الأمور، معرفة ينقلنها عبر الأجيال، وهنَّ يحفظنَ مؤشّرات المياه والبيئة المعيشية، ويقدّمن مداخلات قيمة للحماية والمشاركة في تقاسم وتخصيصات موارد المياه الشحيحة والملوّثة بشكل متزايد. توضح البيانات المأخوذة من مرفق إدارة المياه التابع لـ UNDP-SIWI (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - معهد ستوكهولم الدولي للمياه) ٢٠١٧، أن «إشراك المرأة في مشاريع المياه جعلها أكثر استدامة وأكثر فعالية وأيضًا أكثر كفاءة بسبع مرات»[٥٨]. وبناءً على ذلك، فإن وضع الترتيبات وطرق عديدة لإدماج النساء، بما في ذلك المنظّمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي والقيادات النسائية من صفوف واسعة من المجموعات النسائية في العراق، هو شرط أساسي لتصميم وتطوير اتفاقية تقاسم المياه الشاملة والمستدامة والمملوكة محليًّا.

(٥٨) فوكونييه، إيزابيل، أنميك جينيسكينس، وبيج بيري. «المرأة كصانعات تغيير في إدارة المياه المشتركة». ٢٠١٨. doi:10.2305/iucn.ch.2018.22.en.

الإطار ٧: المرأة ودبلوماسية المياه في شبكة نهر النيل (WIN): نحو تعزيز حوار فعّال عبر الحدود

تضمن مشاركة مختلف أصحاب المصلحة عبر الطيف الكامل للمجتمعات في آليات صنع القرار العابرة للحدود دمج نطاق أوسع من الاعتبارات البيئية والاجتماعية في اتفاقيات إدارة المياه وتسخير المعارف والمهارات المتنوّعة الموجودة تحت تصرّف مجموعات المجتمع المختلفة. ففي حوض النيل، أنشأ معهد ستوكهولم الدولي للمياه (SIWI) شبكة من النساء العاملات في مجال المياه عبر ١١ دولة في حوض النيل في إطار منبر «المرأة ودبلوماسية المياه في النيل (WIN)» لبناء قدرات النساء على القيادة والتفاوض ودعم مشاركتهنَّ في صنع القرار وبناء السلام في الحوض. وحدّدت المناقشات بين القيادات النسائية في مجال المياه أربعة تحدّيات أمام المشاركة الفعليّة للمرأة في مفاوضات المياه العابرة للحدود، على النحو التالي:

٠١ **المعتقدات والأعراف الثقافية** المتجذّرة بعمق التي تربط بشكل طبيعي بين صنع القرار والدبلوماسية وبين الرجال أو تفوّضهما لهم، بينما تجعل من الصعب على المرأة أن يكون لها صوت معترف به ومسموع جيدًا في صنع القرار، حتى عندما تكون متواجدة.

٠٢ **فرص التعليم التمييزية وغير المتكافئة**، مدفوعة جزئيًّا بالبنيات والنمطيّات الجندرية، تمنع النساء من اكتساب المعارف والمهارات التي تسمح لهنَّ بأن يصبحنَ مؤهّلات ويتنافسنَ بشكل شرعي مع نظرائهنَّ الذكور.

٠٣ التحيز والتمييز المستمرّ في مكان العمل، بما في ذلك انعدام الأمن الوظيفي، ومستويات الأجور المنخفضة نسبيًّا، والتحرّش الجنسي، والتفضيل تجاه توظيف الرجال بسبب إجازات الأمومة المحتملة، من بين أمور أخرى، تجعل من الصعب على النساء إثبات وجودهنَّ في مكان العمل وتبوّؤ المناصب القيادية.

٠٤ الثغرات في الأطر المؤسسية والقانونية تقوّض البيئة المواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة المياه العابرة للحدود. وهذا يشمل ١) غياب القوانين أو اللوائح الوطنية، مثل الحصص (الكوتات) الجندريّة، التي تضمن الإدماج الفعّال للمرأة في صنع القرار بشأن المياه، ٢) معالجة قضايا المياه والجندر بطريقة منفصلة، ٣) نقص البيانات المصنَّفة بحسب الجندر وسياسات المياه المسترشدة بالمنظور الجندري.

المصدر: الاستفادة من إمكاناتنا: القيادة المائية النسائية في حوض النيل. موجز الإصدار. تموز/يوليو ٢٠١٩.
https://www.siwi.org/wpcontent/WomensW /07 /uploads/2019 aterLeadershipInTheNileBasin_ Digital_20190814SecondVersion1. .pdf

يمكن للآليات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية (LAS)، والمجلس العربي للمياه (AWC)، ومنظّمة المرأة العربية (AWO) أن توفر منصة مطلوبة بشدة لإيجاد ونشر المعرفة والتوصيات السياسية بشأن إدارة المياه العابرة للحدود المراعية للمنظور الجندري. فعلى الرغم من أن إيران وتركيا ليستا عضوين في المنظمات الإقليمية المذكورة أعلاه، إلّا أن هذه المنظّمات هي مراكز معرفة إقليمية مهمة يمكنها توفير أفضل الممارسات والدروس المستفادة حول شمولية الجندر في صنع سياسات وإعداد برامج المياه على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى القدرة على إيجاد جسر متين بين البيئة والجندر في الخطط والاستراتيجيات الإقليمية.

٦. المصادر

- عابد، أنفال. «العنف ضد المرأة في العراق: بين الممارسة والتشريع». مركز الشرق الأوسط. ٠٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/07/08/violence-against-women-in-iraq-between-practice-and-legislation/.
- بيكر، هلين. «المياه النظيفة تنقذ الأرواح» المجلس النرويجي للاجئين. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.nrc.no/gmm/clean-water-saves-lives/
- خطط العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ في مجال المرأة والسلام والأمن، إليزابيث سميث، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، حزيران/يونيو ٢٠٢٠.
- كوستانيني، آيرين. «العراق والنضال من أجل الماء». شباط/فبراير ٢٠٢٠. https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/iraq-and-struggle-water-25169
- دوكس، بيتر-يان. معهد دراسات السلام والنزاعات، ٢٠١٩، ندرة المياه في العراق: من النزاعات بين العشائر إلى النزاعات المائية؛www.ipcs.org/issue_briefs/issue_brief_pdf/ipcssr203_contested%20waters%20project_water%20scarcity%20in%20iraq_p%20jan-dockx_may%202019.pdf.
- القضايا البيئية في المناطق التي تمت استعادتها من داعش الموصل، العراق. تقرير ٢٠١٧. https://www.unenvironment.org/resources/publication/environmental-issues-areas-retaken-isil-mosul-iraq-technical-note.
- مقابلة مع الخبيرة الدكتورة بشرى العبيدي، رئيسة قسم الحقوق في كلية المصطفى الجامعية وعضوة المجموعة الاستشارية النسائية التي تمثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق. أجريت يوم السبت ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.
- مقابلة مع الخبيرة مها ياسين، باحثة مبتدئة في مبادرة الأمن الكوكبي، كلينغيندال.
- مقابلة مع الخبيرة السيدة أمل حسين، محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان من بغداد.
- بيان حقائق: تغير المناخ في العراق. تقرير. تم الاطلاع عليها عام ٢٠١٢.
- https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Climate change In Iraq Fact sheet - English.pdf.
- حقائق عن المرأة والمياه. ٢٠٠٤. http://www.gender.cawater-info.net/what_is/facts_e.htm.
- فوكونييه، إيزابيل، أنميك جينيسكينس، وبيج بيري. «المرأة كصانعات تغيير في إدارة المياه المشتركة». ٢٠١٨. doi:١٠,٢٣٠٥/iucn.en.٢٠١٨,٢٢.ch.
- مجموعة التركيز التي أجريت مع السيدة فدوى تواما وإيمان خضر وأمل حسين وعبد الله العنزي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.
- المسائل الجندرية والمناخ والأمن: الحفاظ على السلام الشامل على الخطوط الأمامية لتغير المناخ. تقرير. حزيران/يونيو ٢٠٢٠. https://www.unwomen.org//media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/gender-climate-and-security-en.pdf?la=en&vs=215.
- الجندر والمياه والصرف الصحي: موجز للسياسات. موجز الإصدار. ٢٠٠٦. https://www.unwater.org/publications/gender-water-sanitation-policy-brief/.

- غرانت، ميليتا. المساواة والإدماج الجندري في إدارة الموارد المائية. تقرير. آب/أغسطس ٢٠١٧. https://www.gwp.org/globalassets/global/about-gwp/publications/gender/gender-action-piece.pdf
- غويو، روجر. ليست مسألة اختيار: النزوح في مناخ متغير. تقرير. شباط/فبراير ٢٠٢٠. https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/202002-iraq-slow-onset-report.pdf.
- حسن، كاوه، كاميلا بورن، وبيرنيلا نوردكفيست. العراق: تقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. تقرير. ٢٠١٨. https://www.preventionweb.net/publications/view/61579.
- https://www.securitycouncilreport.org/4E9C--atf/cf/%7B65BFCF9B-6D277D/CAC%20%8CD3-CF6E4FF96FF9S%20RES%201820.pdf
- تأثير أزمة النفط وكوفيد-١٩ على هشاشة العراق. تقرير. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق. آب/أغسطس ٢٠٢٠.
- خطة العمل الوطنية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠١٤-٢٠١٨). متوفر على: https://www.peacewomen.org/nap-iraq.
- تحضر العراق. تحضر العراق-التركيبة السكّانية. تم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠؛ https://www.indexmundi.com/iraq/urbanization.html.
- العراق: أطفال البصرة يواجهون تفشي الأمراض في المدارس المتهدمة. المجلس النرويجي للاجئين. أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨. تم الاطلاع في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠؛ https://www.nrc.no/news/2018/october/iraq-basras-children-face-disease-outbreak-in-rundown-schools/.
- العراق. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ١٩ آب/أغسطس ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٢٠؛ https://www.unocha.org/iraq.
- مجموعة حقوق الأقليات الدولية، ٢٠١٩، اتجاهات الأقليات والسكّان الأصليين. متاح على: https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2020/08/MR_2019_Report_170x240_V7_WEB.pdf.
- أكثر من البنى التحتية: تحديات المياه في العراق. تقرير. تموز/يوليو ٢٠١٨. https://www.clingendael.org/publication/more-infrastructures-water-challenges-iraq.
- مصطفى سليم، ليز سلي. «تندلع اضطرابات واسعة النطاق في جنوب العراق وسط نقص حاد في المياه والكهرباء». واشنطن بوست. ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٨. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.washingtonpost.com/world/widespread-unrest-erupts-in-southern-iraq-amid-acute-shortages-of-water-electricity/2018/07/14/9e06-11e8-86c2-b9077b904db52ac42e05_story.html.
- نصيري، مرتضى. تقرير خاص بين المنظمة الدولية للهجرة والعراق عن الأسر التي ترأسها إناث. موجز الإصدار. شباط/فبراير ٢٠٢٠. http://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=11876:iom-iraq-special-report-female-headed-households&Itemid=626&lang=en.
- سينغ، ناصرة، ديف فان زونين، وخوكر محمد. تقييم احتياجات الزراعة وسبل العيش في

المصادر

- العراق. تقرير. ٢٠١٦. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/FAO_Assessment١.pdf.
- سولومون، إيريكا ولورا بيتل. لماذا تعتبر المياه خط صدع متزايد بين تركيا والعراق. تموز/يوليو ٢٠١٨. https://www.ft.com/content/82ca2e3c-6369-11e8-90c2-9563a0613e56.
- سليمان، خالد. حراس المياه-الجفاف وتغير المناخ في العراق. المدى، ٢٠٢٠.
- الاستفادة من إمكاناتنا: القيادة المائية النسائية في حوض النيل. موجز الإصدار. تموز/يوليو ٢٠١٩. https://www.siwi.org/wp-content/uploads/2019/07/Wom ensWaterLeadershipInTheNileBasin_Digital_20190814SecondVersion1.pdf.
- الواقع البيئي/الواقع البيئي ٢٠١٧.pdf/٠ /http://moen.gov.iq/Portalsحالة البيئة في العراق. تقرير ٢٠١٧.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٩، تعزيز النُّهُج المستجيبة للجندر لإدارة الموارد الطبيعية من أجل السلام في شمال كردفان، السودان. unep.ch/publications/Sudan_Gender_NRM2019.pdf
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠). متاح على: https://www.peacewomen.org/SCR-1325
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٢٠ (٢٠٠٨). متاح على: https://www.peacewomen.org/SCR-1820
- بيان وقائع العنف ضد المرأة في العراق. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. https://www.refworld.org/pdfid/4cf4a67d2.pdf
- فون لوسوف، توبياس. دور المياه في حربي سوريا والعراق الأهليتين. تقرير أيار/مايو ٢٠٢٠. https://www.clingendael.org/publication/role-water-syrian-and-iraqi-civil-wars.
- حراس المياه: «كتاب جديد عن الضغوط البيئية في العراق». مبادرة الأمن الكوكبي. ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢٠. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.planetarysecurityinitiative.org/news/water-guards-new-book-environmental-stresses-iraq.
- الماء ودورات المياه والنظافة... وتمكين المرأة. المعونة المائية، المملكة المتحدة. آذار/مارس ٢٠١٨. تم الاطلاع عليه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. https://www.wateraid.org/uk/blog/water-toilets-hygiene-and-womens-empowerment.
- ندوة عبر الإنترنت: «العراق: المناخ والماء والصراع في عام ٢٠٢٠». آب/أغسطس ٢٠٢٠. https://www.youtube.com/watch?v=GnGtEMPEXDM&feature=emb_logo&ab_channel=ClingendaelInstitute.